

التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية
قياسية في الجزائر خلال الفترة (1976-2020)

**Economic diversification outside the hydrocarbon sector and its
impact on Economic growth: An empirical analysis study in
Algeria during the period (1976-2020)**

سليم مجلخ، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، البريد: medjellekh.salim@univ-guelma.dz
إخلاص خلفلاوي،* جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، البريد: khalfallaoui.ikhlaz@univ-guelma.dz
وليد بشيشي، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، البريد: bechichi.walid@univ-guelma.dz

تاريخ القبول: 2022/10/17

تاريخ الاستلام: 2022/05/29

ملخص: تهدف الدراسة إلى تحديد أثر التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1976-2020) بالاعتماد على منهجية VAR، حيث تم قياس التنوع الاقتصادي باعتماد على مؤشر هيرفيندل-هيرشمان، في حين تم قياس النمو الاقتصادي باعتماد على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين مؤشر التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر طيلة فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي؛ مؤشر هرفندل-هيرشمان؛ النمو الاقتصادي.

تصنيفات JEL: E64 ; B22

Abstract: This study aims to determine the impact of economic diversification outside the hydrocarbon sector on economic growth in Algeria for the period (1976-2020) based on the VAR methodology, where economic diversification was measured based on the Herfindel-Hirschmann index, while economic growth was measured based on the growth rate of the per capita GDP.

The study concluded that there is a direct relationship between the indicator of economic diversification outside the hydrocarbon sector and economic growth in Algeria throughout the study period.

Keywords: Economic diversification, Herfindel-Hirschmann index; Economic growth.

JEL classifications codes: B22 ; E64.

مقدمة:

شكل موضوع التنويع الاقتصادي إحدى أهم القضايا الأساسية التي يتعلق بها مستقبل التنمية في اقتصاديات الكثير من البلدان خاصة الربيعية منها، والتي تعاني من اختلالات ونشوهات كبيرة في هياكل اقتصادياتها، الناجم عن اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأني من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة يقع في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد. ولقد كشفت الأزمة العالمية الأخيرة سواء كانت مالية أو اقتصادية مدى ضعف وحساسية هذه الدول للصدمات الخارجية خصوصا تلك التي تعتمد إلى حد كبير على تصدير السلع الأولية، حيث عانت بعض هذه الدول من انتكاسات في تحقيق معدلات نمو اقتصادي باعتباره أحد أهم الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول مهما كان نظامها الاقتصادي، مما أدى إلى حتمية البحث عن تنويع في القاعدة الإنتاجية، وذلك باستعمال مجموعة من الميزات التنافسية، وتحقيق أكبر عدد من مصادر الدخل، والتخفيف من الاعتماد على مصدر دخل واحد.

وقد حاز موضوع ترقية التنويع خارج المحروقات على اهتمام كبير من الدول النامية منها والمتقدمة، وتسعى الجزائر كغيرها من الدول على تفعيله، باعتباره أحد أكبر التحديات التي تواجهها في ظل تراجع عائدات النفط وانحصار النشاط الاقتصادي. وقد أصبح النمو الاقتصادي مشوها يطغى عليه القطاع النفطي برغم من المجهودات والسياسات والإجراءات المبذولة، إلا أن هيكل ونسبة مساهمة قطاع خارج المحروقات في الصادرات الإجمالية بقي ضعيفا وغير متنوعا يطغى عليه وبأكثر من 97 % من قبل الصادرات النفطية.

أ- إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق ومن أجل الإحاطة بكامل جوانب الموضوع يمكننا طرح الإشكالية الآتية:

ما هو أثر التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1976-2020)؟

ومن أجل المعالجة الدقيقة والمفصلة لهذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما نوع العلاقة التي تربط التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- ✓ هل توجد علاقة سببية بين التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

ب- فرضيات الدراسة: على ضوء التساؤل الرئيسي والأسئلة فرعية يمكننا طرح الفرضيات الآتية:

- ✓ يؤثر التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر طيلة فترة الدراسة، فالاعتماد على التنوع خارج قطاع المحروقات ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- ✓ توجد علاقة طردية بين التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- ✓ التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات يتسبب في تغير النمو الاقتصادي في الجزائر.

ج- أهداف الدراسة: تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات كأحد أهم العوامل المساهمة في تعظيم النمو الاقتصادي من جهة، وقياس الأثر الذي يمكن أن يحدثه على النمو الاقتصادي من جهة أخرى، وذلك من خلال إجراء

تطبيق قياسي على الاقتصاد الجزائري لأجل تحديد أثر مؤشر التنوع خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي للفترة (1976-2020).

د- أهداف الدراسة: للدراسة جملة من الأهداف نلخصها في النقاط الآتية:

- ✓ التعرف على التنوع الاقتصادي وأهم المفاهيم المرتبطة به؛
- ✓ تحديد مؤشر التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1976-2020)؛
- ✓ تحديد تأثير مؤشر التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- ✓ تحديد السببية بين التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

هـ- منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الموضوع، وذلك من خلال وصف كل من التنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي وتحليل قيمهما في الجزائر خلال فترة الدراسة، إضافة إلى الاعتماد على الأدوات الإحصائية والأساليب الكمية للقياس بالاعتماد على برمجية Eviews10. ونتناول هذه الدراسة من خلال نقطتين رئيسيتين تتمثل في: الإطار النظري لكل من التنوع والنمو الاقتصادي؛ دراسة قياسية لأثر التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1976-2020).

أولاً- التأصيل النظري للدراسة:

1- إطار عام للتنوع الاقتصادي:

احتلت مسألة التنوع والنمو الاقتصادي مكانة هامة في بحث وفكر الاقتصاديين، وذلك منذ الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين حتى الوقت الحاضر، نظرا لأهميته الكبيرة وحاجة

بلدان العالم بهما بشكل يجعل من حتمية التنوع الاقتصادي أمر لا مفر منه للحد من المخاطر المرتبطة بالاعتماد الكبير على نمو الصادرات النفطية.

1-1- مفهوم التنوع الاقتصادي:

للتنوع تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، وفي حين يربط التنوع بالإنتاج ومصادر الدخل، ويربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية.

يمكن تعريفه بأنه: "عملية توسيع القاعدة الاقتصادية، وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار النفط، حيث تشمل القاعدة الإنتاجية على قطاعات الإنتاج العيني كالصناعة والزراعة، والقاعدة المالية، قطاعات المصارف والأسواق المالية، بينما تضم القاعدة الخدمية السياحة والتجارة وغيرها." (صادق، 2014، صفحة 04)

ويعرف أيضا كونه: "سياسة تنمية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد. بمعنى آخر التنوع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الخارجية." (اوريسي، 2018، صفحة 692)

1-2- أنماط التنوع الاقتصادي:

يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنوع الاقتصادي يمكن حصرها في نمطين أساسيين

هما:

✓ **تنويع الإنتاج:** ويقصد به جعل الهيكل أو النسيج الإنتاجي الداخلي لبلد ما أكثر تنوعاً، وذو قاعدة صناعية واسعة، وهذا من خلال الولوج لفضاءات إنتاجية جديدة تحقق التعدد وعدم الارتكاز على إنتاج أو قطاع واحد، كما تساعد على التكيف والتأقلم مع المستجدات التقنية والتكنولوجية الجديدة في خضم اقتصاديات المعرفة المعاصرة؛ (قاسمي و جاري، 2020، صفحة 143)

✓ **تنويع التجارة الخارجية:** يرتبط الحديث عن تنويع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها وذلك في جانبها الرئيسيين دراسة التنويع السلعي للصادرات، والتنويع السلعي للواردات، ويمكن معرفة من جهة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة هل هي أولية أم مصنعة، فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها. (مسعودي، 2018، صفحة 227)

3-1- محددات التنويع الاقتصادي:

يلعب التنويع الاقتصادي دوراً مهماً في نمو وتطور الاقتصاد، لكنه يبقى مرتبطاً ومرهوناً بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دوراً مهماً في نسبة نجاح أو فشله، وفي هذا الإطار يحدد تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع لسنة 2006 خمسة فئات من المتغيرات والتي تؤثر على عملية التنويع الاقتصادي، وهي: (شخي و زواتية، 2019، الصفحات 241-242)

- ✓ العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري؛
- ✓ السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛

- ✓ متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف، التضخم، والتوازنات الخارجية؛
- ✓ المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، البيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
- ✓ الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال
- (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية) والحصول على التمويل.

1-4- مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي: هناك ثلاثة مقاييس رئيسية من خلالها يمكن معرفة درجة التنوع الاقتصادي.

1-4-1- مؤشر هيرفندل-هيرشمان Herfindal-Hirshman: إن أكثر الصيغ شيوعاً في قياس التنوع الاقتصادي هو معامل هيرفندال-هيرشمان، والذي يعتمد على قياس التركيب الهيكلي تارة أو التركيب البنوي تارة أخرى وحسب المتغيرات المعتمدة في الدراسة. ويطبق هذا المعامل بشكل واسع لقياس التنوع، إذ صمم أصلاً لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو في قطاع معين. واستخدم بصورة كبيرة من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات من القرن الماضي لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين. كما استخدم من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير (ضيف، 2018، صفحة 23). ويعرف معامل هي هيرفندال-هيرشمان بالصيغة التالية:

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث أن: x_i تمثل قيمة المتغير في النشاط، N_i تمثل عدد النشاطات، X تمثل قيمة المتغير في كافة النشاطات. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الواحد الصحيح والصفر، أي (0 < H < 1) فإذا كانت قيمة المعامل تساوي واحد فان التنوع يكون معدوماً، وهي الحالة التي

يكون فيها الاقتصاد مرتكزا على نشاط واحد فقط. أما إذا كانت قيمة المعامل تساوي صفرا فان ذلك يؤثر على وجود تنوع تام في الاقتصاد. وعليه فان القيم المنخفضة لمعامل هيرفندال تدل على القدرة العالية للاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على العدد الأكبر من القطاعات الاقتصادية، وعلى العكس من ذلك في حالة القيم المرتفعة للمعامل. (بن البار و بوعبيد، 2020)

4-1-2- مؤشر جيني Gini Index: يستعمل هذا المعامل في قياس مدى تركيز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي ويعتبر مؤشر جيني من أفضل مقاييس التركيز وإبسطةها، ويعتمد على هذا المؤشر على منحني لورنز، ويقاس مؤشر جيني بالمساحة المحصورة بين منحني لورنز ووتر المثلث الإجمالي مساحة المثلث. وهناك عدة صيغ لحساب مؤشر جيني منها:

$$G = 1 - \sum_{k=1}^n (X_k - X_{k-1})(Y_k - Y_{k-1})$$

حيث: XK التكرار التجمعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي)، يمثل المحور الافقي YK التكرار التجمعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات)، n هو عدد القطاعات. (بن با و بلعربي، 2020، الصفحات 2017-2018)

4-1-3 مؤشر فلاديمير كوسوف: يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$C_{max} = \frac{\sum_{i=1}^n \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^n \alpha_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^n \beta_i^2}}$$

حيث: α الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس، β الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة. وكلما أصبحت قيمة $\cos = 0$ يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية. (ضيف أ.، 2015، صفحة 197)

2- النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه: "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، إلا أن هذه الزيادة يجب أن تفوق الزيادة في معدل النمو السكاني، فكثر ما يزيد الناتج المحلي في بلد ما إلا أن نمو السكان يكون بمعدل أعلى، مما يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، ورغم زيادة الناتج المحلي إلا أن هذا البلد لم يحقق نموا اقتصاديا، كما أن هذه الزيادة يجب أن تكون زيادة حقيقية لا نقدية فقط، إضافة إلى أن هذه الزيادة يجب أن تكون على المدى الطويل وليست مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها". (قارة و عبان، 2016، صفحة 16)

2-1- أنواع النمو الاقتصادي: تتمثل في:

- ✓ **النمو الاقتصادي الموسع:** (Croissance extensive) يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن؛
- ✓ **النمو الاقتصادي المكثف:** (Croissance intensive) يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي يرتفع الدخل الفردي. (ملوح، 2020، صفحة 128).

2-3- تنويع الاقتصادي وعلاقته بالنمو:

دون شك أن الهدف من التنويع الاقتصادي هو تمتين النمو الاقتصادي لما له من أهمية كبيرة تنعكس على الكثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتفعيل جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية والفرعية، إذ يعد النمو الاقتصادي أحد الأهداف الرئيسية الذي تسعى جميع الاقتصاديات إلى تحقيقه وزيادة معدلاته باستمرار، وحتى تكون انعكاساته بشكل إيجابي على تلك المتغيرات لا بد أن يكون تحقيق النمو الاقتصادي بشكل حقيقي و عادل وليس وهمي ومتفاوت.

وتعتبر الجزائر من الدول أقل نموا لاعتمادها الكبير على المحروقات في اقتصادها، مما ساهم في خلق نمو اقتصادي متقلب بسبب التغيرات في أسعار السلع الدولية. حيث يوجد اتجاهان فكريان يميزان العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي، يتمثل الأول في كون أن التخصص (انخفاض درجة التنويع الاقتصادي) محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي، و هو عكس التنويع الاقتصادي، ويظهر ذلك من خلال استنتاجات من نظرية الميزة النسبية لـ دافيد ريكاردو التي تدعو إلى تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير المنتجات التي تمتلك الميزة النسبية في إنتاجها. وخلافا لذلك، نجد أن الكثير من الاقتصاديين يرون أن التنويع الاقتصادي يحفز ويقود إلى النمو الاقتصادي، فنجد سيمون كوزنتس Simon Smith Kuznets الذي ذكر أن النمو الاقتصادي لبلد ما يمكن ربطه بارتفاع القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة على نمو متزايد للسكان خلال المدى الطويل. (علي و عزازي، 2020، صفحة 338)

وبالتالي يمكن القول أن التنويع الاقتصادي يقود إلى النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق:

- ✓ **تقليل المخاطر الاستثمارية:** يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار على عدد كبير من النشاطات

الاقتصادية، وتقليل المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها، وبصفة عامة توزيع الاستثمارات يقلل من المخاطر الاستثمارية. فالظروف الطبيعية (الزلازل والجفاف والفيضانات والحرائق)، الدولية (الحروب والنزاعات المسلحة الاحتكارات) والخدمات المالية قد تلحق أضراراً فادحة في إنتاج وتسويق و استهلاك بعض المنتجات، مما ينعكس سلبياً على العوائد الاستثمارية. لذلك فإن تنويع الاستثمارات وتوزيعها على عدد كبير من المنتجات يقلص من المخاطر الاستثمارية ويزيد من عوائدها؛

✓ **تقليل المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصة الصادرات:** عند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، حيث هذا الأخير نتج عن اعتماد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية؛

✓ **زيادة إنتاجية رأس المال البشري:** زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري تكون من خلال مساهمة التنويع الاقتصادي والذي بدوره يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي. (الشارف بن عطية و حاكمي، 2018، صفحة 325)

ثانياً - منهجية الدراسة الميدانية:

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تمتلك الموارد وتعاني على المستوى الاقتصادي، حيث أنها تدور حول حلقة مفرغة في ظل اقتصاد ريعي يعتمد على عوائد البترول، وقد تبنت الجزائر منذ الاستقلال العديد من المخططات التنموية وكان إعداد وتنفيذ هذه المخططات وفق نظرة القيادة السياسية المتبينة له، بالإضافة العوامل الأخرى كالانتقال من النظام الاشتراكي إلى الرأسمالي، أو التأثر بالأزمات الاقتصادية والتي من أبرزها انهيار أسعار

النفط، والتي سعت الجزائر على تقليل الاعتماد عليه وحماية اقتصادها من الانهيارات المفاجئة في أسعاره، وذلك عن طريق تبني عدت مخططات تنموية أبرزها المقترنة بارتفاع أسعار النفط بداية من سنة 2000، والتي خصص لتحقيق أهدافها ميزانيات ضخمة، وتتمثل أبرز هذه المخططات في :

✓ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، الذي خصص له 525 مليار دينار أي ما يقارب 7 مليار دولار، بهدف دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للقيمة المضافة واستحداث مناصب العمل وتحسين ظروف معيشة السكان، وذلك عن طريق تطوير الهياكل والبنى التحتية، ودعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية والفلاحية؛

✓ البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009، الذي خصص له 4200 مليار دينار أي ما يقارب 200 مليار دولار، وكان هذا في ظل ارتفاع أسعار النفط، وبهدف توسيع قاعدة البنى التحتية والمنشآت القاعدية، دعم التنمية الاقتصادية، وتحسين الظروف المعيشية؛

✓ البرنامج التنموي الخماسي للفترة 2010-2014، الذي خصص له 286 مليار دولار، بهدف تنويع الاقتصاد والنهوض بالاقتصاد الوطني، وتوفير مناصب الشغل لامتصاص البطالة عن طريق إنعاش القطاع الصناعي والفلاحي ودعم التنمية الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مناطق صناعية؛

✓ والبرنامج الخماسي الجديد للفترة 2018-2019، الذي خصص له 5600 مليار دينار ما يقارب 200 مليار دولار، بهدف تطوير اقتصاد تنافس متنوع ومنتج يشمل جميع القطاعات خاصة بعد أزمة انهيار أسعار النفط أواخر 2014. وبالرغم من هذه البرامج التنموية والمسطرة بميزانيات ضخمة، إلا أن النتائج المحققة تبقى غير

كافية، خاصة مع وجود فائض مالي من صادرات المحروقات. فقد كان من الإمكان تحقيق مستويات أعلى من التنمية، لكن ظهر عكس ذلك من خلال تأثر الاقتصاد الجزائري بالانخفاض المفاجئ لسعر النفط أواخر سنة 2014، وعدم تمكنه من إيجاد موارد بديلة خارج قطاع المحروقات. (علي و عزازي، 2020، الصفحات 340-341)

1- تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1976-2020):

تتغير متغيرات الدراسة من فترة إلى أخرى نتيجة لتغير الظروف المختلفة المحيطة والمؤثرة على الدولة والاقتصاد الجزائري ككل، حيث يتم تتبع تغير كل من مؤشر التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1976-2020). والجدول التالي يوضح متغيرات الدراسة وكيفية الوصول إليها، حيث تم الاعتماد على مجموعة من بيانات تمثلت أساسا في: النشرات الإحصائية التي يصدرها البنك الجزائري، بالإضافة إلى بيانات الصادرة عن البنك الدولي.

جدول رقم (01): متغيرات الدراسة وطريقة تحديدها.

المتغير المستقل (لقياس التنوع الاقتصادي)	
تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات باستخدام مؤشر هرشمان-هرفندال وفق العلاقة التالية:	
$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$	
المتغير التابع (لقياس النمو الاقتصادي)	
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على البيانات التي يوفرها البنك الدولي.	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الأسس النظرية.

1-1- دراسة إحصائية وتحليلية لتنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات HHI للفترة (1976-2020):

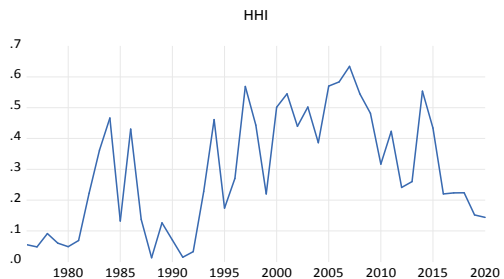
يأخذ تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات أهمية بالغة خاصة في اقتصاديات الدول النفطية، فهو يمكن الاقتصاد والدولة من تنوع نشاطاتها للمنافسة في التجارة الدولية، وقد مر مؤشر التنوع الاقتصادي بتطورات هامة في الجزائر خلال الفترة (1976-2020)، حيث يعتمد تحليل مؤشر التنوع الاقتصادي على تحليل بنية الصادرات خارج قطاع المحروقات التي وزعت وفق 06 مجموعات رئيسة تمثلت أساسا في:

✓ خلال الفترة (1976-2011): المواد الغذائية والمشروبات، الترمين الصناعي، الآلات والسلع التجهيزية، معدات النقل والقطع الغيار، السلع الاستهلاكية، وسلع غير مذكورة في مكان آخر؛

✓ خلال الفترة (2012-2020): المواد الغذائية، المواد الأولية، المواد النصف مصنعة، التجهيزات الفلاحية، التجهيزات الصناعية، والسلع الاستهلاكية. والشكل الموالي يوضح تطور مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة (1976-2020).

الشكل رقم (1): تطور التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات HHI للفترة (1976-2020) وبعض المقاييس الإحصائية

0.291732	Mean
0.241237	Median
0.634054	Maximum
0.013075	Minimum
0.191005	Std. Dev.
0.141732	Skewness
1.640775	Kurtosis
3.614706	Jarque-Bera
0.164088	Probability
13.12792	Sum
1.605244	Sum Sq. Dev.
45	Observations



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة مؤشر التنوع قد عرف تذبذبا ما بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أكبر قيمة له 0.63 سنة 1988، وأدنى قيمة 0.013 سنة 2007، إلا أنها لم تتجاوز الواحد طيلة فترة الدراسة. ويمكن تفسير ارتفاع قيمة المؤشر لانخفاض سياسة التنوع في الجزائر، والعكس بالعكس. كما نلاحظ من خلال الجدول المرفق أن قيمة الوسط الحسابي 0.291732 أما قيمة الوسيط فهي 0.241237 في حين أن أكبر قيمة للتنوع الاقتصادي بلغت 0.634054 وأدنى قيمة 0.013075، أما قيمة الانحراف المعياري فهي 0.191005، وتبين أن هناك تشتت ضعيف بين القيم، أي أن هناك تباعد بين قيم التنوع الاقتصادي.

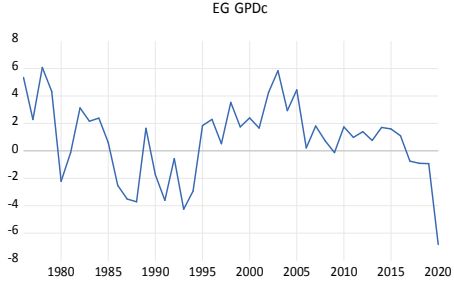
1-2- دراسة إحصائية وتحليلية للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1976-

2020):

يعبر النمو عن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي مع تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فيجب أن ينعكس النمو على مستوى الدخل الحقيقي للفرد. فنمو اقتصادي عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى عادة ما تكون سنة. والشكل (2) يوضح تطور النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض المقاييس الإحصائية.

الشكل رقم (2): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1976/2020 وبعض المقاييس الإحصائية.

0.816889	Mean
1.400000	Median
6.080000	Maximum
-6.830000	Minimum
2.790575	Std. Dev.
-0.453408	Skewness
3.117490	Kurtosis
1.567727	Jarque-Bera
0.456638	Probability
36.76000	Sum
342.6416	Sum Sq. Dev.
45	Observations



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) أن تطور النمو الاقتصادي المقاس بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي متذبذب طيلة فترة الدراسة، نتيجة تذبذب أسعار البترول في السوق العالمي لأن الجزائر تعتمد على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة، وهذا ما يفسر بالعلاقة الطردية بتن النمو الاقتصادي وأسعار البترول أي ارتفاعه بزيادة أسعار المحروقات وانخفاضه بانخفاضها. حيث سجلت الدولة معدلات نمو سالبة خلال الفترة 1980-1984، لتحسسن خلال السنتين المقبلتين وتسجل قيم موجبة إلا أنه تعود للانخفاض مجددا خلال الفترة 1986-1996 نظرا لتداعيات الأزمة النفطية لسنة 1986 التي امتدت سلبياتها إلى فترة التسعينيات، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض الإيرادات النفطية التي أدت إلى تعرض الاقتصاد الجزائري الصدمة اقتصادية نتيجة التحول إلى تبني نظام اقتصاد السوق. إلا أنه خلال الفترة (1997-2008) أخذ معدل النمو الاقتصادي في استرجاع طريقه نحو النمو الموجب والمستقر نسبيا، حيث عرف معدل النمو الاقتصادي ارتفاعا محسوسا خلال هذه الفترة تحت نظرا لمواصلة تنفيذ ثلاث برامج تنموية وتمثلت في: برنامج دعم الإنعاش (2001-2004)، البرنامج التكميلي الدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، والبرنامج الخماسي

(2010-2014)، وقد تم تحقيق ثاني أعلى معدل نمو 5.87% سنة 2003، ويرجع هذا النمو إلى تحسن قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات، وخلال سنة 2009 تم تسجيل انخفاض في معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى -0.13% بسبب تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية، مسجلا بعد ذلك تحسنا متذبذبا خلال الفترة (2010-2017). كما نلاحظ أنه خلال الفترة (2018-2020) تم تسجيل تراجع وقيم سالبة في النمو الاقتصادي واستمر معدل النمو الاقتصادي في الانخفاض لغاية نهاية فترة الدراسة سنة 2020 بمقدار -6.3%، وهو ادني معدل تم تسجيله طيلة فترة الدراسة، وهذا يرجع إلى التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد 19 الذي انعكس على الأنشطة في القطاع غير النفطي نتيجة حالات الإغلاق للأنشطة الاقتصادية، وقد شهد الاقتصاد الجزائري انخفاضا في مستويات الناتج في القطاع النفطي في ظل تراجع مستويات الطلب على النفط والتزام الجزائر باتفاق " أوبك " لخفض كميات الإنتاج، وهو ما أسفر عن تراجع في مستويات الإنتاج من النفط الخام بنسبة 12 في المائة في عام 2020، حيث تراجع الإنتاج من 1023 ألف برميل يوميا في عام 2019 إلى 899 ألف برميل يوميا في عام 2020. أدت هذه العوامل إلى الانكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.6، مما ساهم في تراجع معدل النمو الاقتصادي بشكل عام.

كما نلاحظ من خلال الجدول المرفق أن قيمة الوسط الحسابي 0.816889 أما قيمة الوسيط فهي 1.4، في حين أن أكبر قيمة للنمو الاقتصادي بلغت 6.08 وأدنى قيمة -6.83، أما قيمة الانحراف المعياري فهي 2.790575 وتبين أن هناك تشتت قوي بين القيم، أي أن هناك تقارب بين قيم النمو الاقتصادي.

2- دراسة الاستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

إن اختبار جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل Root Test Unit من أجل تحديد أثر المتغير المفسر على المتغير التابع لابد من تحديد استقرارية السلاسل وفقا لاختبار ديكي فولر المطور

ADF. ونعتمد على اختبار ديكي فولر المطور ADF من أجل تحديد استقرارية سلاسل متغيرات الدراسة، والجدول الآتي يبين نتائج اختبار استقرارية السلاسل وفقا لاختبار ADF.

الجدول رقم (02): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

اختبار ADF						
المتغير	اختبار المستوى بقطاع	اختبار المستوى	اختبار الفروق الأولى بقطاع	اختبار الفروق الأولى بقطاع واتجاه عام	اختبار الفروق الثانية بقطاع	اختبار الفروق الثانية بقطاع واتجاه عام
GDPc	—	—	-8.157880	-8.059611	-6.49194	-6.584374
HHI	—	—	-7.529666	-7.677375	-8.158541	-8.049550
درجة التكامل						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال البيانات المبينة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن كل سلسلة مستقرة في مستوى معين، فسلطة التنويع الاقتصادي مستقرة في الفروق الثانية بقطاع أو بقطاع واتجاه عام (حيث القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة)، أما سلسلة النمو الاقتصادي مستقرة في الفروق الأولى سواء بقطاع أو بقطاع واتجاه عام (حيث القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة)، إذن سلسلة التنويع

الاقتصادي خارج قطاع المحروقات مستقرة ومتكاملة من الدرجة الثانية $I_{(2)}$. أما سلسلة النمو الاقتصادي مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى $I_{(1)}$.

3- دراسة قياسية لأثر تغير التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر:

اعتمدنا في الدراسة التطبيقية القياسية على سلسلة زمنية طويلة نسبيا 45 مشاهدة سنوية، حيث يتم الاعتماد على نتائج استقرارية السلاسل الزمنية من أجل اختيار النموذج المناسب للدراسة التي يكون فيها مؤشر التنوع الاقتصادي خارج المحروقات كمتغير مستقل، ومؤشر النمو الاقتصادي كمتغير تابع.

وبالاعتماد على نتائج الاستقرارية للسلاسل الزمنية تتم الاعتماد على نموذج VAR لتفسير أثر تغير التنوع الاقتصادي خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، وحتى نتمكن من تطبيق نموذج VAR لا بد أولاً من تحديد مدد التباطؤ للنموذج.

3-1- اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR (Selection Tho Lag Length)

Length): لاعتماد نموذج الانحدار الذاتي وجب تحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني (**Lag Length**) وذلك من خلال المعايير الإحصائية التالية: (معيار أكايك AIC، معيار شيوارتز SIC، معيار هانن كون HQ، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل والجدول رقم (03) يوضح ذلك.

الجدول رقم (03): درجة التأخر المعتمدة في نموذج VAR بين مؤشر التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: GDPC HHI						
Exogenous variables: C						
Date: 05/24/22 Time: 00:38						
Sample: 1976 2020						
Included observations: 41						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-79.42658	NA	0.182008	3.972028	4.055617	4.002467
1	-65.22688	26.32139*	0.110720*	3.474482*	3.725249*	3.565797*
2	-64.29146	1.642683	0.128820	3.623974	4.041918	3.776166
3	-61.09015	5.309501	0.134517	3.662934	4.248056	3.876003
4	-59.15045	3.027809	0.149899	3.763437	4.515737	4.037383

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول أعلاه وحسب عدد المشاهدات الـ 44 في دراستنا، ومن الجدول أعلاه نأخذ درجة التأخر والتي تقابل أصغر قيمة في كل مقياس (HQ, SC, AIC, FPE) والتي توافق (P=1).

ثالثاً - النتائج ومناقشة النتائج:

1- معايرة نموذج VAR (Vector Auto Regression) للمتغيرات المعتمدة في

الدراسة: من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR يعتمد كل متغير على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغير الآخر وفقاً لفترات التباطؤ المحددة، والمعادلة الآتية توضح ذلك.

$$\text{GDPC} = 2.70765348549 * \text{HHI}(-1) + 0.505139720565 * \text{GDPC}(-1) + 0.5855602843$$

$$\text{R-squared} = 0.305026 \quad F = 15.68574 \quad N = 42$$

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ ما يلي:

- ✓ النمو الاقتصادي يعرف من خلال هذه المعادلة بثابت وتأخير بالنسبة لكل من: النمو الاقتصادي ومؤشر التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، أي أن النمو الاقتصادي في السنة t يعرف ويتأثر النمو الاقتصادي ومؤشر التنوع الاقتصادي خلال سنة سابقة $(t-1)$ ؛
- ✓ قيمة الثابت موجبة ويمثل قيمة النمو الاقتصادي في غياب مؤشر التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وهي مقبولة اقتصادياً؛
- ✓ هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وقيمها المؤخرة الأولى (إشارة موجبة)، ويعني هذا أنه في حالة ارتفاع النمو الاقتصادي لسنة ما فيتوقع أن يتواصل هذا الارتفاع في السنة المقبلة، وأن انخفاض النمو الاقتصادي لسنة ما فيتوقع أن يتواصل التراجع بعد ذلك خلال السنة المقبلة، ويرجع هذا التغير إلى توجهات النشاط الاقتصادي في الجزائر والعمل على تقليل حدة آثار التحديات التي تفرزها الأوضاع السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى مختلف الإجراءات ومخططات وسياسات الحكومية المنتهجة خلال الدورات الاقتصادية المتكررة والمتعاقبة (سنوات من الرواج الاقتصادي تتبعها سنوات من الانكماش في النشاط الاقتصادي) من جهة، ومدى كفاءة كافة القطاعات المولدة للدخل في زيادة الإيرادات والمداخيل الناتجة من جهة أخرى. كما شكلت التهديدات غير المسبوقة والمرتبطة بأزمة فيروس الكورونا التي اجتاحت العالم منذ بداية آثار وتكاليف إنسانية واقتصادية كبيرة. وفي محاولة لكبح آثار هذه التطورات المتسارعة، فقد اتخذت

منذ بداية الأزمة مجموعة من الإجراءات الاستباقية والشاملة بهدف احتواء التداعيات السلبية لهذه الأزمة على الاقتصاد الجزائري ككل؛

✓ هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي ومؤشر التنويع الاقتصادي للتأخير الأول بمعنى زيادة التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات لسنة ما يؤدي إلى النمو الاقتصادي لتلك السنة والعكس بالعكس، ويفسر هذا بأن ارتفاع وزيادة مؤشر التنويع دلالة على غياب ونقص التنويع خارج قطاع المحروقات والعكس صحيح، فبرغم من تبني الجزائر لحزمة السياسات الاقتصادية والتي تهدف بشكل أساسي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، والرفع من مستوى مساهمات القطاعات البديلة في النمو الاقتصادي، إلا أنه لم تكن بكفاءة المطلوبة والمتوقعة. وهذا راجع إلى إن درجة التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات لم تؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي بالشكل المرغوب؛

✓ أما من الناحية الإحصائية الكلية نلاحظ أن قيمة معامل التحديد 0.305 وهي قيمة مقبولة، وهو ما يفسر بضعف ومتوسط العلاقة بين المتغير التابع والمتغير التفسيري، أي تغير النمو الاقتصادي يرجع إلى مؤشر التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بنسبة 30.5%، والباقي يعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما أن قيمة فيشر المحسوبة 15.68574 أكبر من قيمتها الجدولية، وهذا يعني أن للنموذج ككل معنوية إحصائية.

2- دراسة السببية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار السببية لغرانجر (Granger

:Causality Test)

تعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات على التنبؤ (تسبب في) في متغير آخر ويركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها والجدول رقم (04) يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (04): نتائج اختبار السببية بين مؤشر التنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 02/10/22 Time: 13:52			
Sample: 1976 2020			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDPG does not Granger Cause HHI	44	0.89541	0.3496
HHI does not Granger Cause GDPG		1.99829	0.1650

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

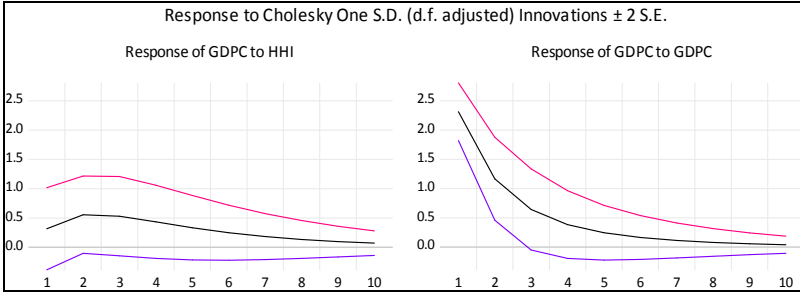
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن سببية غرانجر لا تعمل في أي من الاتجاهين. بمعنى أن مؤشر التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات يتسبب في النمو الاقتصادي والعكس بالعكس.

3- أثر الصدمات ودوال الاستجابة الدفعية:

إن حدوث صدمة في إحدى المتغيرات يحدث أثر في باقي المتغيرات الأخرى، وبما أن موضوع دراستنا هو النمو الاقتصادي فإننا سنبحث حول أثر حدوث صدمات منفردة في المتغيرات الخارجية وأثارها على المتغير الداخلي، بمعنى آخر مدى استجابة النمو الاقتصادي للصدمات المرتبطة بالمتغيرات الأخرى المتمثل في التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، والشكل رقم 03 يوضح ذلك.

الشكل رقم (03): استجابة النمو الاقتصادي لصدمات تنبؤيه لمتغيرات النموذج خلال 10

سنوات مقبلة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ:

- ✓ حدوث صدمة ايجابية في مؤشر التنوع خارج قطاع المحروقات ب 1% تؤدي إلى استجابة سلبية على طول فترة الدراسة، حيث بلغت في الفترة الأخيرة 0.10- %، مما يدل أن صدمة مؤشر HHI سلبية على المدى قصير، متوسط والطويل؛
- ✓ حدوث صدمة ايجابية في معدل النمو الاقتصادي ب 1% تؤدي إلى تأثير ايجابي خلال الفترة الأولى والثانية لتبلغ على التوالي (1.82 %، 0.46 %)، ليطور بعد ذلك سلبا خلال بقية الفترات ليصل في الفترة الأخيرة لنسبة 0.10- %، إي أن تأثير صدمة معدل النمو المقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تكون أثارها ايجابية على المدى القصير وسلبية على المدى الطويل والمتوسط.

خاتمة:

أصبحت إستراتيجية التنوع الاقتصادي من بين الاستراتيجيات الفعالة المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال ترقية القطاعات الإنتاجية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أصبحت ضرورة ملحة بالنسبة للاقتصاديات النفطية

خاصة الدولة الجزائرية التي تعاني من الاختلالات الهيكلية وضعف قاعدتها الإنتاجية بسبب الاعتماد المفرط على النفط بالرغم من احتوائها على العديد من الموارد والامكانيات بشكل يسمح لها بتنوع مصادر دخلها.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج الآتية:

- ✓ يعتبر التنوع الاقتصادي سياسة مستهدفة من قبل جميع الدول في العالم، وهو خطوة ضرورية وأكيدة للخروج من التبعية النفطية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- ✓ تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي VAR وفقا لنتائج الاستقرار، وذلك لدراسة أثر التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- ✓ وجود فترة إبطاء واحدة عند تطبيق نموذج VAR؛
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن تغير النمو الاقتصادي يرجع إلى متغيرات التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بنسبة 30.5%، والباقي يعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج؛
- ✓ سببية غرانجر لا تعمل في أي من الاتجاهين. بمعنى أن مؤشر التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات يتسبب في النمو الاقتصادي؛
- ✓ العلاقة بين مؤشر التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة عبارة عن علاقة طردية على المدى الطويل، المتوسط، والقصير؛
- ✓ مازالت الجزائر تعاني من اقتصاد ريعي بشكل لم يسمح لها بتنوع قاعدتها الاقتصادية خارج قطاع المحروقات بالقدر الكافي، والاعتماد على النفط لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي المستهدف؛

✓ تبني الجزائر لحزمة من الإجراءات بهدف تحفيز درجة التنويع الاقتصادي وترقيت الصادرات خارج قطاع المحروقات، إلا أنها أدت لنتائج ضعيفة وذلك في حدود الإمكانيات المتوفرة عليها؛

✓ تميزت فترة الدراسة بالعلاقة الطردية بين التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر، أي أن التنويع الاقتصادي كان ذو تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي فارتفاع مؤشر التنويع يؤدي لزيادة النمو الاقتصادي، أي أن الجهود المبذولة من طرف الجزائر للرفع من درجة التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات لم تؤدي إلى تنمية وتفعيل النمو الاقتصادي بالشكل المرغوب.

توصيات الدراسة: على ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم بعض التوصيات والاقتراحات نوجزها فيما يلي:

✓ ضمان أن تأخذ سياسات التنويع الاقتصادي طابع الاستثمارية والديمومة، وليس طابع الاستثمارية والديمومة وليس طابع الظرفية، بمعنى أن يتم التعامل معها ضمن اطر مخططة طويلة المدى ومتزامنة؛

✓ ضرورة اعتماد الجزائر لسياسات واستراتيجيات بغرض تسريع التنويع الاقتصادي؛
✓ قيام بإصلاحات جذرية مبنية على الظروف الاقتصادية الراهنة من أجل ترقية التنويع اقتصادي؛

زيادة إنتاجية مختلف القطاعات بشكل يسمح بالرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع:

– Eric Bousserelle, *économie-croissance, crises, Dynamique* (2004), éditeur france: Gualino cycle,

- هادي صادق، (2014)، دور التنوع الاقتصادي في تحثيث التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
- أحمد ضيف، (2015)، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديف في الجزائر (1989-2002)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- أحمد عزوز، أحمد ضيف، (2018)، "واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وألية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية نسدامة. مجلة اقتصاديات ضمال افريقيا"، 14، 19.
- أقاسم قارة، شهرزاد عبان، (2016)، "الأثار الطويلة وقصيرة الأجل للسيلستين النفدية والميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، 07.
- بلال شيخي، عبد القادر زواتية، (2019)، "سياسة التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي: الأجندة الوطنية لرؤية الامارات العربية المتحدة 2021 نموذجا"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، 9، 16.
- جلول بن با، عبد القادر بلعربي، (2020)، "التنوع الاقتصادي في الجزائر الاستراتيجية البديلة لقطاع النفط"مجلة اقتصاد وإدارة الأعمال، 4، 1.
- عبد الحكيم علي، فضيلة عزازي، (2020)، "أثر التنوع الاقتصادي على النمو في الجزائر-دراسة قياسية باستعمال مقارنة الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (1972-2018)"، دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، 9، 1.
- فضيلة ملو، (2020)، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة (1990-2018)"، الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، 17.

- محمد بن البار، ميلود بوعبيد، (2020)، "قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)" مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 14، 1.
- محمد مسعودي، (2018)، "استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الولي: تجارب ونماذج رائدة" مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 2، 7.
- محمد ميلود قاسمي، فاتح جاري، (2020)، "التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لاستقلالية سياسة الإنفاق العام في ظل تغيرات أسعار البترول - دراسة حالة الجزائر للفترة (2001-2017)"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 16، 23.
- هيبة لله أوريسي، (2018)، "الاقتصاد الجزائري بين الأزمة النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي - دراسة تحليلية خلال الفترة (2012-2016)"، مجلة العلوم الانسانية، 09.